

”

صحيح أن هناك خفوتاً في حضور مقولة العدالة في الخطاب الديني

“

التعبيرية عن ذاك الفكر، ومضمونه. من هنا، لا بد من الاعتراف بأن تلك الأزمة هي أزمة بنيوية، وشاملة. ولن يكون من الصحيح حصرها في الخطاب فقط، وإنما هي أبعد من ذلك وتشمل جميع حلقات المنظومة المعرفية، التي تحمل ذلك الخلل، وتشوهاتة التراثية، والتواءاته المنهجية. ولذلك إن قيل هناك خفوت في حضور مقولة العدالة في الخطاب الديني، أو هناك ضعف فيه؛ فهذا صحيح. لكن الصحيح أيضاً أن الأزمة ليست فقط أزمة خطاب. وإن قيل بأن هناك ضعفاً ما، أو نقصاً ما، في حضور تلك المقولة في الوعي، أو الفكر؛ فهذا أيضاً صحيح. لكن الصحيح أيضاً أن الأزمة تتعدى الفكر، والوعي، إلى منابع الفكر، ومصادر الوعي، والمنهج، وأدواته المعرفية. ولذلك ينبغي القول، إن الخطاب الديني - في أغلبه - يفتقر إلى حضور فعال وقوي لمقولة العدالة ومعانيها، ويعاني من نقص حاد في القدرة على

في إنتاج التطبيقات، ووصلها بالواقع؛ أضحت مقولة مقلدة على موارد دراسية محددة، يُتعاطى معها بنمطية زائدة، وموغة في العقم المعرفي. 8- لقد تم الحجر على تلك المقولة في موارد معرفية محددة، وفي مساحات عملية جداً جزئية، لتغيب في المقابل عن مجمل الموارد ذات الصلة، مع كونها أساساً فكرياً، ومعرفياً، عابراً لجميع المجالات، والقضايا المعرفية والعملية.

4- جواب الإشكالية: يمكن القول مما تقدم إن تلك الإشكالية لا تكمن فقط في الخطاب، لأن الخطاب هو مجرد معبر عن الفكر. وهي لا تكمن فقط في الفكر، لأن الفكر هو نتاج مصادره، والمنهج المولد له. وعليه لا بد من القول إن تلك الإشكالية، وذاك الخلل، ينبعان من التراث، ومصادره، ومنابعه، والمنهج المستمد منها، وصولاً إلى الفكر، والوعي، والثقافة. وانتهاءً بالخطاب، وأشكاله

هناك أزمة بنيوية ومزمنة في مجمل المنظومة المعرفية الدينية (هيلن الموسوي)



تسييلها، وتطبيقها، واجتراح تجلياتها، ومصاديقها. وهذا يعود إلى مشكلة منظومية، أو إلى أزمة بنيوية، تتجاوز الخطاب، وتفوق قدرته على المعالجة، والحل، والإصلاح. ما الذي ترتب على ذلك الخلل البنيوي، وعلى عطالة التراث تلك، وعمقه؟ إن جملة من النتائج قد ترتبت على ذلك الخلل، لعل من أهمها، أو منها، أن الاجتماع الديني - في العديد من نماذجه - قد أضحي أكثر نجاحاً في العمل الدعوي، أو في النشاط الاحتفالي (الشعائري)، أو في ميدان الدفاع والفعل العسكري... لكنه أصبح أقل نجاحاً - ولربما بمسافات ودرجات - في إقامة الاجتماع الإنساني على أساس من العدالة، وفي بناء الدول والمجتمعات بشكل عادل، وفي تقديم نماذج حضارية أو مدنية، تتميز بقدرتها على محاكاة القيم الإسلامية الأساسية، وفي قلبها العدالة، والتعبير الفعّال عنها، وفي القدرة على اجترح حلول لمجمل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة، من خلال الانتكاء على تلك المعاني الصافية للعدالة وقيمها، وفي إمكانية استخراج تطبيقات أصيلة لتلك المعاني والقيم، يُعمل على تسييلها في مختلف مجالات الاجتماع الإنساني، وشؤون، وقضايا.

5- الخاتمة، الحك والتوصيات:

في الخلاصة هناك أزمة بنيوية ومزمنة في مجمل المنظومة المعرفية الدينية، انعكست على الخطاب الديني، وظهرت في مفرداته، وفي السياسات والرؤى المنبثقة عن تلك المنظومة. ولهذه الأزمة أسبابها العديدة، ونتائجها المختلفة... لكن السؤال المطروح هو التالي: هل مستوى الأزمة قد وصل إلى درجة، لم يعد هناك مجال للحديث عن فرصة للحل، أو العلاج، أو الإصلاح، أم أنه يوجد ما يمكن الانطلاق منه، والانتكاء عليه، في تلك المعالجة، وذاك الإصلاح؟

يمكن القول إنه وعلى الرغم من وجود معوقات هائلة في التراث والوعي والثقافة، لكنه في المقابل هناك ما يمكن الاعتماد عليه، لإعطاء مقولة العدالة حَقّها في الحضور، والفعل، والتطبيق، والاستعادة محوريّتها في الوعي، والفكر، والثقافة، وصولاً إلى إعادة بناء مختلف مجالات اجتماعنا الإنساني على أساس من تلك المقولة، وقيمها.

وعليه إن كان الاعتقاد بأن ما ينبغي أن يكون عليه الهدف الأساس للأديان - وخصوصاً الإسلام -، وأحزابها، وحركاتها، ومشاريعها، وبرامجها، وسياساتها؛ هو إعادة إحياء مقولة العدالة، بل إعادة إحياء وعينا، واجتماعنا، ومجمل شؤوننا بهذه

المقولة، ومعانيها؛ فلا بد حينها من الإلفات إلى ما يلي من خطوات منهجية، ومعرفية، وثقافية، وتربوية، قد تشكل منطلقاً في هذا المجال:

أ- ضرورة العودة إلى المصادر الأم للدين، أي القرآن الكريم، والسنة الصحيحة، والموثوقة فيما جاء عن النبي (ص)، وأهل بيته (ع) ومدرستهم.

ب- تجاوز مجمل مساحات التراث السلطاني، الذي تلوّث بالكثير من التشوهات، وحوى العديد من الالتواءات بفعل فساد السلطة وتغوّلها، واحتلالها لمقولاته، ونصوصه، من خلال ما ابتدعه فقهاء السلطان، واجترحه يراعهم.

ت- إعادة بناء أصالة المنهج، وأدواته المعرفية، بعيداً عن ذلك التراث السلطاني، وتلوّثه المعرفي، والتوائه المنهجي.

ث- إعمال هذا المنهج الجديد في تفكيك معيقات التراث، ومعالجة عمقه المعرفي، وإزالة جميع الموانع، التي تحول دون تسييله، وإنزاله إلى الطبقات الدنيا في الوعي، والسلوك، والممارسة.

ج- إعادة إنتاج فهم جديد في الوعي، والفكر، والثقافة، من خلال توظيف ذلك المنهج الجديد والأصيل في قراءة النصوص الأصلية، التي لم يصلها عبث السلطة، ولم يصل إليها فساد السلطان، وتلوّثه المعرفي، بعيداً عن أي تاويل سلطاني، أو لاهوت سلطوي، أنتجته أكثر من سلطة في التاريخ، والبسّته لباس القداسة، وأقحمته عنوة في التراث.

ح- إعادة إحياء مقولة العدالة، والعمل على ذلك بقوة وفعالية، من خلال إدراجها في برامج، ومناهج مختلف المؤسسات البحثية، والفكرية، والأكاديمية، والتربوية.

خ- لعل من أهم ما يمكن أن يُعمل عليه في الإطار الأنف الذكر، هو إعداد مناهج تربوية، وبرامج عملية، بهدف التريبة على العدالة، ومفرداتها.

د- إطلاق العنان للمجال المعرفي للعدالة، باعتبار كونها مقولة عابرة لمختلف المجالات المعرفية، والعملية من اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وإدارية، ومالية، وتربوية، وذلك لتستعيد حضورها في مختلف تلك الميادين، والمجالات، فضلاً عن المنهج وأدواته، والتراث ونصوصه، والوعي وثقافته، وصولاً إلى الخطاب ومضامينه.

هنا يستقيم الخطاب، ويستعيد عافيته، بحضور العدالة ومعانيها فيه. وذلك عندما تستقيم المرتكزات الفكرية والمنهجية المؤسسة لذاك الخطاب، وتستعيد سلامتها المعرفية. وهذا يحصل عندما تتطهّر من تشوهات السلطة، وتحرر من احتلالها المعرفي للوعي، والدين، والتاويل.

* أستاذ جامعي

- مراقبة قطاعات إنتاج المواد الأساسية، واليات التوزيع.

- مراقبة حركة الأسواق والأسعار، وفرض عقوبات رادعة بحق من يحتكر المواد والسلع الأساسية ويتحكم بأسعارها واليات عرضها.

- ملاحقة المضاربين والمتلاعبين بسعر صرف الليرة السورية، وإغلاق محلات الصيرافة غير المرخصة.

- وضع نظام ضريبي يراعي أوضاع الفئات الشعبية وأصحاب الدخل المحدود والشرائح الأكثر فقراً، وفرض ضرائب تصاعدية على حركة المال والعملات.

- اعتماد سياسات تشغيل عامة تستوعب أكبر عدد ممكن من العاطلين من العمل، وضمان مبدأ الرعاية الاجتماعية.

إن العوامل المذكورة تستوجب استعادة دور الدولة وليس السلطة، على مداخل ومخارج الاقتصاد، وتمكين دورها الحمائي. ضبط حرية حركة رأس المال وحرية التجارة، وضمان حق المنافسة دون احتكار. بالإضافة إلى ضمان استقرار الملكية الخاصة وأيضاً عرض النقود، وأخيراً تمكين الطابع الديمقراطي لشكل اقتصاد رأسمالية الدولة.

* كاتب سوري

الأزمة الاقتصادية المتناسلة منها، وأيضاً العلامات التجارية المستندة إلى القوة والنفوذ وتغوّل تجار الحروب، أسهم في استفحال أزمة إنسانية شاملة وعميقة، كان يُفترض معالجتها في سياق القطع مع سياسات التحرير الاقتصادي، واعتماد سياسات مالية ونقدية تُلحظ مصالح الفقيرين، وضبط الخارجين عن القانون من تجار الحروب. علماً بأن ذلك لا ينفي الصعوبات الناجمة عن سيطرة «داعش» وفصائل أخرى على مصادر الثروة النفطية، والمناطق الرئيسية لزراعية الحبوب والقطن، دمار القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية، انخفاض معدلات الإنتاج، تراجع مستوى التبادل الداخلي لأسباب متعددة، هيمنة التجار على مداخل ومخارج العمليات الإنتاجية والتبادلية، وتفاقم معدلات التضخم، كذلك تراجع قيمة الشرائحية لليرة، إلى جانب تفاقم ظاهرة المضاربة والاحتكار.

نشير أخيراً إلى أن ضمان استقرار أمن الغذائي للمواطن يحتاج إلى:

- ضبط حركة التبادل التجاري الداخلي والخارجي (المواد الأولية الضرورية للصناعات الوطنية المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية الغذائية والطبية).

”

أسهم تمسك الحكومة بسياسات تحرير الاقتصاد في استفحال أزمة إنسانية شاملة وعميقة

“

الفارغة برداً لا يرحم، وتجاراً ساقطين بكافة المعاني والمستويات. والأذى والأكثر مرارة، توافق مصالح المتلاعبين بقوت السوريين وحياتهم، مع ثلة من أصحاب القرار في السلطة. ونذكر أن دخل العاملين في الدولة لا يكفي الأسرة لتأمين حاجاتها من المازوت، أو مواد أخرى لها علاقة بالتدفئة والإضاءة. ما يعني أنهم عاجزون تماماً عن تأمين احتياجاتهم الغذائية والمازوت في نفس الوقت. بهذا المستوى فإن السواد الأعظم من السوريين يحتاج إلى معجزة تردّ عنهم جور الحكومة وظلم وجشع تجار الحرب، وأيضاً برد الشتاء والجوع.

ونوه إلى أن سقف الدخل الشهري للزوجين معاً من الفئة الثانية يُقدر بحوالي 90 ألف ليرة سورية. هذا في وقت تحتاج فيه الأسرة المكونة من خمسة أشخاص في الشهر الواحد وسطيّاً، إلى حوالي 200 ليرة ما زوت. ما يعني أنها تحتاج إلى شراء الكمية المذكورة من السوق السوداء إلى حوالي 100 ألف ليرة شهرياً. أما الاحتياجات الأساسية للأسرة إضافة إلى المازوت، فإنها تقدر تقريباً في موسم الشتاء الحالي بأربعمئة ألف ليرة سورية.

إن تمسك الحكومة بسياسات تحرير الاقتصاد، وعدم معالجة مظاهر وأسباب

تجار الحروب والمسؤولين المرتبطين بها، بعميشة السوريين. واللافت أن المتلاعبين بأمن واستقرار معيشة السوريين، يمارسون أعمالهم الإجرامية ضمن شبكات مافوية. ويفاقم من امتعاض عامة السوريين ونقمتهم، أن جهات حكومية تحلّلهم أسباب أزمة الكهرباء. متناسية مسؤولياتها عن عدم تأمين أدنى حاجات المواطن من حوامل الطاقة. وكأن تلك الجهات ليست فقط غير معنية بتأمين احتياجات المواطن الأساسية لكنها كما بات واضحاً تعمل على معاقبة السوريين كافة، وذلك بغض النظر عن انتماءاتهم ومواقفهم السياسية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

ويتضح ذلك في زيادة ساعات «تقنين» الكهرباء إلى أكثر من اثنتين وعشرين ساعة يومياً، وفي عدم توفير مازوت التدفئة بالسعر الرسمي، تخفيض مخصصات الغاز المنزلي، وجميعها أفضى إلى ارتفاع سعر لتر المازوت إلى 500 ليرة سورية، وسعر جرة الغاز إلى أكثر من ثمانية آلاف ليرة سورية. وسعر كيلو الحطب إلى حوالي المئة ليرة سورية. ويعلم من هم في السلطة أن كميات المازوت التي يتم توزيعها للمواطنين لا تكفي شهراً واحداً. ما يعني أن السوريين يواجهون بصدورهم العارية ويطونهم